

مؤتمر الاتحاد الأوروبي الثالث عشر

لمنع انتشار ونزع الأسلحة،

12-13 نوفمبر 2024

*تقرير موجز عن المؤتمر*

*بقلم*

*مانويل هيريرا*[[1]](#footnote-1)

عقد مؤتمر الاتحاد الأوروبي الثالث عشر لمنع انتشار ونزع الأسلحة (EUNPDC) يومي 12 و13 نوفمبر 2024 بحضور شخصي وافتراضي في فندق ذا هوتيل في بروكسل (بلجيكا). تم تنظيم المؤتمر من قبل معهد الأعمال الدولية(IAI) نيابة عن [شبكة الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الفكرية المستقلة في مجال منع انتشار ونزع الأسلحة](https://www.nonproliferation.eu/)، حيث جمع خبراء في مجالات منع انتشار الأسلحة، نزع الأسلحة، الحد من التسلح، والأسلحة التقليدية من المؤسسات العامة والحكومات والمنظمات الدولية والمؤسسات الفكرية المستقلة والمجتمع المدني. حضر المؤتمر بشكل شخصي وافتراضي أكثر من 600 خبير من أكثر من 60 دولة من أعضاء الاتحاد الأوروبي ودول منتسبة للاتحاد الأوروبي ودول غير موقعة على الاتفاقيات.

مؤتمر الاتحاد الأوروبي لمنع انتشار ونزع الأسلحة هو أحد الأحداث الرئيسية ل[شبكة الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الفكرية المستقلة في مجال منع انتشار ونزع الأسلحة](https://www.nonproliferation.eu/). تم إنشاء الشبكة في يوليو 2010 من قبل مجلس الاتحاد الأوروبي لدعم تنفيذ [استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل](https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=LEGISSUM:l33234). وتضم الشبكة، التي تركز أيضا على تنفيذ [استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة الأسلحة النارية غير المشروعة والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها](https://data.consilium.europa.eu/doc/document/ST-13581-2018-INIT/en/pdf)، أكثر من 110 جهة بحثية وينسقها ائتلاف مكون من ستة معاهد: مؤسسة البحوث الاستراتيجية (FRS)، والمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (IISS)، ومعهد الأعمال الدولية، ومعهد أبحاث السلام في فرانكفورت (HSFK - PRIF)، ومعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI)، و مركز فيينا لمنع انتشار ونزع الأسلحة (VCDNP).

يعد المؤتمر السنوي منذ عام 2012 أحد الاجتماعات الرئيسية لمنع انتشار ونزع الأسلحة في العالم. وقد أسهم في تعزيز المناقشة الاستراتيجية بشأن تدابير مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل ونظم تسليمها، بالإضافة إلى التصدي للتحديات المتعلقة بالأسلحة التقليدية، بما في ذلك الاتجار غير المشروع والتخزين المفرط للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها. تناول إصدار عام 2024 العديد من الموضوعات ذات الأهمية المركزية لعمل الاتحاد الأوروبي، ولا سيما [الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية (EEAS)](https://eeas.europa.eu/headquarters/headquarters-homepage_en)، بالإضافة إلى العديد من القضايا الملحة للحد من التسلح ومنع انتشار ونزع الأسلحة.

تم تقسيم المؤتمر إلى خمس جلسات عامة، وست جلسات موازية، وخطابين رئيسيين، والتي ناقشت مجموعة متنوعة من القضايا، مثل هيكل الحد من التسلح المتعدد الأطراف؛ ونزع السلاح الكيميائي؛ ومنع انتشار ونزع الأسلحة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛ والحد من الأسلحة في الفضاء الخارجي؛ وانتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط؛ والتحديات التي تواجه الحد من الأسلحة التقليدية؛ والتكنولوجيات المستجدة والحد من الأسلحة؛ ومستقبل الأسلحة البيولوجية؛ والحرب في أوكرانيا؛ ومستقبل منع انتشار ونزع الأسلحة؛ والتحديات التي تواجه مؤتمر مراجعة معاهدة منع انتشار الأسلحة في المستقبل.

كان في استقبال المشاركين إيتوري غريكو، نائب الرئيس التنفيذي لمعهد الشؤون الدولية. بدأ نائب الرئيس التنفيذي غريكو كلمته بالإشارة إلى أن المكونات الرئيسية لهيكل الحد من التسلح قد أثبتت قدرتها على الصمود، وإلى حد ما، قدرتها على التكيف مع التحديات الجديدة. ومع ذلك، أشار إلى أن الانتكاسات المتكررة في المجالات الحاسمة للحد من التسلح قد خلقت فجوات خطيرة قد تتسع أكثر. هناك شعور ملح، لا سيما فيما يتعلق بالمخاطر النووية. ونظرًا لضعف احتمالات إحياء محادثات نزع السلاح النووي على المدى القصير، يتزايد الطلب على تدابير بناء الثقة التي يمكن أن تضمن مزيدًا من الشفافية والانفتاح. كما كان للنظام النووي المتدهور تأثير سلبي كبير على نظام منع الانتشار، الذي يقوم على توازن دقيق بين الالتزامات. وأكد أن ذلك يتطلب من الخبراء والباحثين الانخراط في نقاش استراتيجي جديد لتحديد سبل جديدة، من ناحية، لتعزيز الاتفاقيات القائمة، ومن ناحية أخرى، لتعزيز حوار نووي متجدد.

افتتحت المؤتمر السيدة بينيديكتا فون سيهر-ثوس، المديرة العامة للسلام والأمن والدفاع في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، حيث سلّطت الضوء على تدهور البيئة الأمنية الدولية منذ الغزو الروسي لأوكرانيا. وأكدت أن التزامات الحد من التسلح قد عانت من عدة انتكاسات، بما في ذلك انسحاب روسيا من معاهدات رئيسية ورفضها التعاون في إطار عمل يخلف معاهدة ستارت الجديدة. كما لا تزال هناك مخاوف جسيمة بشأن توسع ترسانة كوريا الشمالية النووية، وتطور الأنشطة النووية الإيرانية، وما ينتج عنها من مخاطر انتشار الأسلحة وسباقات التسلح. كما تناولت التحديات الحالية التي تواجه معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، والمخاطر الناشئة عن استخدام الأسلحة الكيميائية، لا سيما في سوريا وأوكرانيا. وقد تم إحراز تقدم في مجالات مثل اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، إلا أن المخاطر المتزايدة ترتبط بالتكنولوجيات المستجدة، والذكاء الاصطناعي، والأسلحة الفضائية. وأكدت فون سيهر-ثوس على ضرورة تعزيز إطار منع انتشار ونزع الأسلحة من خلال تعددية شاملة لمواجهة هذه التهديدات العالمية. وأكدت دعم الاتحاد الأوروبي لهذه الجهود من خلال مشاريع ملموسة تُموّل في إطار سياسته الخارجية والأمنية المشتركة. ورغم هذه النظرة القاتمة، جددت تأكيدها على التزام الاتحاد الأوروبي بتعددية أطراف فعّالة ومتدرجة، ودعت إلى الوحدة في الدفاع عن النظام العالمي في وجه طموحات القوى التوسعية.

أكد بيتر جيلينك، نائب رئيس وحدة عمليات السياسة الخارجية والأمنية المشتركة ومراقبة الانتخابات في المفوضية الأوروبية، أن النظام الدولي القائم على القواعد والتعددية لطالما تعرض لضغوط غير مسبوقة، تفاقمت بسبب العدوان العسكري الروسي على أوكرانيا. وقد أثر ذلك على الأطر متعددة الأطراف الداعمة لمنع انتشار الأسلحة. وعلى الرغم من هذه التحديات، لا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزمًا التزامًا راسخًا لمنع انتشار ونزع الأسلحة، وهي قيم راسخة في أخلاقياته. ولدعم هذه الجهود، يخصص الاتحاد الأوروبي 13 مليون يورو سنويًا لتمويل 30 مبادرة تستهدف انتشار أسلحة الدمار الشامل والأسلحة الصغيرة. تشمل المشاريع الأخيرة دعم اتفاقية الأسلحة البيولوجية من خلال مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، ومبادرات جديدة في إطار منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وإجراءات الأمن النووي من خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية. بالإضافة إلى ذلك، يخطط الاتحاد الأوروبي لإجراءات جديدة لمعالجة انتشار الأسلحة الصغيرة في أوروبا الشرقية وأوكرانيا. سلّط ​​جيلينك الضوء على الدور الهام لمؤتمر الاتحاد الأوروبي السنوي لمنع انتشار ونزع الأسلحة في تعزيز الخبرات والحوار والابتكار، وهي أمور بالغة الأهمية للتعامل مع مشهد منع انتشار الأسلحة المعقد. وشدّد على المسؤولية المشتركة للمشاركين في بناء عالم أكثر أمانًا واستقرارًا من خلال التعاون في جهود منع انتشار ونزع الأسلحة، مع حثه على التفكير في هذه الالتزامات الجماعية.

بدأ ستيفان كليمنت، المبعوث الخاص لمنع انتشار ونزع الأسلحة في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، كلمته بطرح أسئلة حاسمة: *أين يقف العالم؟ ما هي الإمكانات والفرص المتاحة؟* وأقرّ بالتحديات التي تفرضها الحرب العدوانية الروسية المستمرة، والجمود التام في جهود الحد من التسلح متعدد الأطراف. سلط كليمنت الضوء على اتجاهات مثيرة للقلق، بما في ذلك تحديث الترسانات النووية، وتطوير أسلحة أكثر تطورًا، والدور المتنامي للذكاء الاصطناعي في السياقات العسكرية. كما أشار إلى ظهور أنواع جديدة من الصواريخ، مشيرًا إلى استخدامها في الصراع العسكري في غزة كمثال على التهديدات المتنامية. وأن هذه التطورات وتؤكد على الحاجة الملحة إلى تجديد التركيز على المبادرات العالمية لمنع انتشار ونزع الأسلحة.

سلّط ​​المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، فرناندو أرياس، الضوء في خطابه على أهمية مواجهة التحديات الراهنة في ظلّ التوترات الجيوسياسية المتصاعدة، كالصراعات في غزة وأوكرانيا. وشدد على إنجازات المنظمة، بما في ذلك التدمير الكامل لمخزونات الأسلحة الكيميائية المُعلنة في عام 2023، لكنه حذّر من استمرار التهديدات، بما في ذلك خطر عودة ظهور الأسلحة الكيميائية وانتهاكات معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية (CWC) في النزاعات الأخيرة. وأشار أرياس إلى التطورات، مثل مركز الكيمياء والتكنولوجيا الذي افتُتح في عام 2023، والتركيز الاستباقي على التكنولوجيات المستجدة، لا سيما الذكاء الاصطناعي. وأشار إلى قدرة الذكاء الاصطناعي على تطوير أسلحة كيميائية أكثر خطورة، فضلًا عن تأثيره على الأتمتة وتقنيات النانو والنشر الذاتي للعوامل الكيميائية، مما يُشكّل تحديات أمنية جديدة. وتُواصل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية التحقيق في استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا، وإدارة تدمير الترسانات اليابانية المهجورة في الصين. كما تُعالج مزاعم استخدام العوامل الكيميائية في أوكرانيا. حث أرياس المجتمع الدولي على تعزيز التعاون وزيادة الموارد لمنع التهديدات المستقبلية، وأعرب عن امتنانه للدعم المستمر من الاتحاد الأوروبي، وأكد على أهمية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية كأداة رئيسية للسلام والأمن العالميين.

في كلمتها أمام المؤتمر، أكدت الممثلة السامية للأمم المتحدة لشؤون نزع الأسلحة، إيزومي ناكاميتسو، على تدهور بيئة الأمن العالمي، الذي يتسم بتزايد الإنفاق العسكري، والتوترات الجيوسياسية، والتحديات التي تواجه التعددية. وسلطت الضوء على مخاطر سباقات التسلح النووي والتجارب النووية، وحثت على تعزيز معاهدات مثل معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. كما شددت ناكاميتسو على ضرورة التصدي للتهديدات البيولوجية، ومراعاة تأثير التكنولوجيات المستجدة كالذكاء الاصطناعي، وتكثيف جهود نزع السلاح للأغراض الإنسانية. واختتمت كلمتها بالإشادة بالتزام الاتحاد الأوروبي متعدد الأطراف بنزع الأسلحة، ودعت إلى التعاون للحد من التهديدات العالمية المتصاعدة.

في ملاحظاتها الختامية، أشادت سيبيل باور، رئيسة ائتلاف الاتحاد الأوروبي لمنع انتشار ونزع الأسلحة، بالمناقشات البناءة التي شهدها المؤتمر في ظل الاستقطاب العالمي. وأشارت إلى التحديات متعددة الجوانب التي تُقوّض البيئة الأمنية الدولية، مؤكدةً على الحاجة المُلحة إلى عمل جماعي وتركيز أوسع يتجاوز القضايا النووية، بما في ذلك التهديدات البيولوجية والكيميائية والتكنولوجية. وسلطت باور الضوء على أهمية الحوار بين الأجيال والأفكار المُلهمة التي يُمكن أن تُقدمها الفعاليات المُركزة على الشباب، مثل ورشة عمل الجيل القادم وبرنامج الإرشاد التابع للإتلاف. ودعت إلى التفكير المُبتكر، والمشاركة المُستمرة، ومنصات الحوار المفتوحة، لتعزيز النقاشات الاستراتيجية حول التحديات العالمية المُشتركة.

أثبت مؤتمر الاتحاد الأوروبي لمنع انتشار ونزع الأسلحة مرة أخرى أنه حدث مركزي للمناقشة الدولية حول مستقبل الحد من الأسلحة ومنع انتشارها ونزعها. كما ساهم في إعادة تأكيد التزام الاتحاد الأوروبي القوي تجاه نظام عالمي قائم على القواعد وأظهر زيادة الوعي بسياسات الاتحاد الأوروبي في مجال منع انتشار ونزع الأسلحة بين المسؤولين الحكوميين والأكاديميين وممثلي المجتمع المدني في الدول غير الموقعة على الاتفاقيات. وعلاوة على ذلك، استكشفت المناقشة سبلا ووسائل جديدة لتحسين الإمكانيات في مناطق العالم ذات الخبرة المحدودة في مواجهة التهديدات الناجمة عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وأسلحة الدمار الشامل ووسائل تسليمها. وأخيراً، وكما هو الحال كل عام، كان المؤتمر بمثابة ساحة لتسليط الضوء على الدور الذي تؤديه المؤسسات الفكرية الأوروبية المتخصصة في منع انتشار ونزع الأسلحة والجهود التي يبذلها ائتلاف الاتحاد الأوروبي لتعزيز وتنسيق عملهم.

للمزيد من المعلومات ولمشاهدة مقاطع الفيديو الخاصة بالإتلاف، يرجى زيارة موقع الائتلاف: [www.nonproliferation.eu](http://www.nonproliferation.eu)



1. الدكتور مانويل هيريرا هو زميل باحث في برنامج تعددية الأطراف والحوكمة العالمية في معهد الشؤون الدولية. [↑](#footnote-ref-1)